المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية

عبد الرحمن الحاج صالح
مركز البحث العلمي والتقني لتطوير
اللغة العربية

الملخّص

تتطرّق هذه الدراسة إلى الأوصاف العلميّة التي ينبغي أن تكون عليها المعاجم اللغويّة. ويوجد من هذه الأوصاف مالا يعتدّ به حاليّا للتمييز بين الشائع والشاذ عن الاستعمال مثل المعاجم العربيّة القديمة والحديثة (خلافا لما فعل سيبويه بالنسبة لضروب الكلام). وهذا يقتضي أن يعتمد في إنجاز أيّ معجم لغوي على مدوّنة من النصوص تمثّل حقّ التمثيل الاستعمال الحقيقي للغة. ومنها يمكن أن نستخرج بكيفيّة موضوعيّة كلّ المعلومات الخاصّة بكلّ كلمة كاتساع استعمالها وتردّدها وتستخلص معانيها من السياقات وذلك بالاعتماد على "ملف اللفظة"، الذي يجعل تحت تصرّف المحرّر للمدخل.

الكلمات المفاتيح

صناعة المعاجم والمدونة – قاعدة معطيات نصيّة – الدلالة والسياقات – ملف الكلمة.

Résumé

Cette étude traite des caractéristiques scientifiques que doit présenter l'élaboration des dictionnaires de langue. Une condition dont on ne tient pas compte généralement, à savoir la distinction entre les termes de grande diffusion et les hapax. Ce qui est le cas des dictionnaires arabes anciens et modernes (contrairement à Sibawayh qui prenait soin d'indiquer l'extension d'emploi des expressions citées) cela nécissite qu'on prenne pour base un corpus représentatif de l'usage réel de la langue d'où l'on peut extraire toute sorte d'informations, nécessairement obligatoires, telle que l'extension d'emploi, la fréquence et surtout les différents sens du terme que l'on peut induire à partir des contextes contenus dans les "dossiers de mots" qui sont mis à la disposition des rédacteurs du dictionnaire.

Mots clés

Lexicorgraphie et Corpus - base de données contextuelles- sémantique et contextes – dossier de mots.

Abstract

This study deals with the scientific characteristics that the elaboration of language dictionaries must present. The distinction between the highly diffused terms and the *hapax* is a condition that is generally neglected. This is the case of old and modern Arab dictionaries (unlike Sibawayh who took care of pointing out the use extension of the cited expressions). This requires us to take a representative corpus of the actual use of language from which we can extract every information necessarily obligatory like the use extension, the frequency and above all the different meanings of the term that we can infer from the contexts contained within the "words files" that are put at the disposal of the authors of the dictionary.

Keywords

Lexicography and corpus – contextual data base – semantic and contexts – words files.

نعني بالمعجم العلمي المعجم الذي وضع بمقاييس علمية ووصف بذلك عند أكثر العلماء ولا نقصد منه ههنا المعجم الذي يجمع مصطلحات علم من العلوم. أما ما يقصده أهل صناعة المعاجم (Lexicographie) بالمعجم فمن المعروف أنه "مجموعة مفردات تنتمي إلى لغة معينة تأتي مرتبة في الغالب على حروف الهجاء يتعرض فيها إلى أحوالها اللفظية والمعنوية وضعا مع وصف شيء من استعمالها". ونعني بجانب الوضع فيها ما يأتي في تعريف معناها أو معانيها العامة في مقابل الاستعمال وهو هنا التمثيل لبعض استعمالاتها المختلفة في واقع الخطاب بذكر شواهد منه. ولتأليف مثل هذا المعجم -وضعا واستعمالا- قواعد معروفة يعرفها أهل الاختصاص في صناعة المعاجم. وقد كانت لهذا الفن بعض القواعد قديما وقد يكون بعضها ما يزال صحيحا معمولا به إلى زماننا هذا، إلا أن الكثير منها إما أن يكون قد تطوّر وصار إلى ما هو أصحّ وأدقّ وإما أن يكون قد ترك الصحيح منه عندنا مما كان يعرفه القدامى ويعملون به. وكثرت في زماننا المعاجم اللغوية ومعاجم المصطلحات باللغات الأجنبية وارتفعت صناعة المعاجم بهذه اللغات إلى مستوى راق وقد تبعتها في ذلك بعض المعاجم العربية. فالذي سنحاول أن نتطرق إليه هو أوصافها التي تجعلها في أعلى مرتبة من الإتقان في هذه الصناعة بالذات، فهي بالتالي الشروط التي استوفتها لتكون على هذه الصفة من الإتقان.

المعاجم العربية القديمة

سنبدأ بالبيان عن الأوصاف السلبية للمعاجم العربية القديمة[1] التي طالما اشتكى منها علماء اللغة في زماننا. فهذا النقص قد يخص المسموع نفسه أي مصدر معطيات معجم اللغة إذ يقتصر صاحبه دائما على زمان واحد وهو زمان جمع اللغة في القرون الثلاثة الأولى ولا يراعي فيه تحوّل المدلول للكلم وقد يميز فيه بين استعمال قبيلة وأخرى ولا يراعي غالبا كثرة مجيء اللفظ أو قلته وهذا هو النقص الأخطر كما سنراه.

وممّا يعيبه المحدثون على أصحاب المعاجم العربية القديمة -ويلحّون على ذلك- هو تهاوُنُهم الكبير بالتحديد للألفاظ ذات المدلول المخصوص كأسماء الأعيان لاسيما أسماء الحيوانات والنباتات وبعض الملابس والأدوات. كقولهم مثلا: "هو ضرب من الحيوان أو النبات". وقد حاول المحدثون بالفعل أن يتجنبوا دائما مثل هذا الإهمال في وضعهم للمعاجم. ومن ذلك أيضا عدم التمييز عند القدامى بين المفردات اللهجية وغير اللهجية من جهة، وعدم إغرائهم كل كلمة لهجية إلى القبيلة أو الناحية الجغرافية التي تنتمي إليها. وهذا القول فيه شيء من المبالغة لأن الكثير من المفردات نسبها اللغويون بالفعل إلى أصحابها، وما جاء عنهم من ذلك هو قليل جدا بالنسبة إلى الكثرة الساحقة من الوحدات المعجمية التي لم يعزوها إلى أحد والحقيقة هي أنها لا تختص في الواقع بقبيلة معينة في جهة من الجهات، فمفردات العربية كانت إما شائعة بين جميع العرب وهي أكثرها عددا وإما منتشرة بين القبائل دون أن تختص بإحداها (هنا وهناك)

---

[1] المعاجم العربية القديمة مفخرة للعرب ولولاها لضاع الكثير من ألفاظ العربية وعباراتها أو لما عرفت معاني بعضها وما فيها من النقائص لا يمكن أن يحط من قيمتها.

وإما لغات غير مطردة في بابها أو لم تسمع إلا قليلا أو من أفراد قلائل في البطن الواحد. وقد حاولنا في كتابنا "السماع اللغوي العلمي عند العرب" أن نبيّن بمختلف الأدلة ومنها الإحصاء في النصوص أن اللغات الخاصة بالقبيلة الواحدة كانت قديما لا تتجاوز قدرا قليلا من المفردات أو العبارات. أما ما قيل عن تعدّد الصيغ للكلمة الواحدة كالمصادر والجموع وغيرها وذلك في المصادر مثل: حلف يحلِف حَلفًا وحِلْفًا وحَلِفًا ومحلوفًا ومحلوفة ومحلوفًا، وزاره يزوره زيارة ومزارًا وزورًا وزوارًا و زوارةً فلا تتجاوز عدد الصيغ في ذلك غالبا ستة، وأكثر المصادر تكون في النصوص الفصيحة أي في الاستعمال الحقيقي على صيغة واحدة واثنين[2]. وقد ورد مثل ذلك في جموع التكسير. فبالنسبة إلى أكثر هذه الصيغ اتضح أنها في الغالب غير لهجية فإما أن تكون سمعت أكثرها بقلة ولم يُبين صاحب المعجم درجة اتساع استعمالها الجغرافي وأكبر دليل على ذلك هو ورودها بقلة –مثل صيغ المصادر– وإمكانية حصرها وعدها في عينة من النصوص الفصيحة القديمة وإما أن تكون سمعت في عدة جهات مع اختلاف القبائل التي اشتركت في استعمالها فلم تتكون، من جراء ذلك، لهجة بعينها كاملة الصفات. فقد نسب اللغويون بعضها صراحة إلى هذه القبائل المختلفة و قد نسبوا من هذه الصيغ الشيء القليل جدا إلى القبيلة الواحدة كما لاحظناه عند سيبويه وابن السكيت في إصلاح المنطق.

فالنقص ههنا – بالنسبة لنا في عصرنا هذا– ليس هو عدم عَزْوهم اللغات إلى أصحابها بل إلى ما هو أهم من ذلك وهو **سكوتهم عن مدى اتساع استعمال العرب للمفردة الواحدة ونعني هنا أصحاب المعاجم لا علماء العربية الأولين.** فهذا، بالفعل، خلاف ما كان يفعله سيبويه بالنسبة للتراكيب والصيغ وكذلك من عاصره، فكان لا يفوته أبدًا أن يذكر أن هذا الذي يذكره عربي كثير أو أكثر و أن ذلك قليل أو لا يكاد يعرف. وقد أدمج أصحاب المعاجم كل هذه المفردات بخلط صيغها وجعلها على حد سواء من اتساع الإستعمال[3] دون أن يشيروا أبدا إلى ذلك كأنها سمعت من كل ناطق في كل مكان، والذي نوقنه أن للمفردة الواحدة صيغة واحدة تتغلب دائما على غيرها في الاستعمال عند أكثر فصحاء العرب وقد يكون لهما صيغتان لهجيتان أو غير ذلك. أما أن يوجد في الاستعمال الواسع هذا التشتّت مع تساوي انتشار الصيغ الكثيرة في الاستعمال كوجود تسع صيغ للمصدر كلها مستعملة على حد سواء بين قبيلة وأخرى فغير حاصل، والدليل على ذلك يمكن أن يستخرج مما وصل إلينا من النصوص، وليس هناك إهمال أبدا من العلماء الأولين من الذين دونوا كلام العرب مباشرة. فالمعاجم التي ظهرت بعد القرن الرابع هي التي خلطت بين الصيغ المختلفة للجموع والمصادر وغيرها دون الاعتداد بما كان هو الأكثر أو الأقل استعمالا.

---

[2] أما ما يصل إلى تسع صيغ مثل لَقِيَهُ يلقاه لِقاءً ولقاءة ولقاية ولقاءة ولقيانا ولِقيانا ولِقيانة ولُقيا ولقيا ولقْيَة لَقْيَة ولُقى فهو قليل جدا بالنسبة إلى ما لا يتجاوز صيغتين ثم ما ذكره ابن خالويه وابن قتيبة وغيرهما من هذه الصيغ العديدة للكلمة الواحدة فهو قليل أيضا في الاستعمال كما يمكن أن تدل على ذلك عيّنه من النصوص القديمة.

[3] اتساع الاستعمال يختلف بالطبع عن اتساع تردّد الشيء في الاستعمال.

ونتج من ذلك أننا نعجز اليوم أن نعرف، إذا اقتصرنا طبعا على هذه المعاجم، **أية صيغة هي التي يجب أن نعتدّ بها أكثر من غيرها** لاعتداد أصحاب هذه اللغة الشريفة الذين أخذت منهم اللغة ببعض هذه الصيغ دون غيرها بكثرة استعمالهم لها في أماكن كثيرة وواسعة. ولا يمكن أن يتم لنا ذلك بكيفية دقيقة وبالشمولية المطلوبة إلا بحصر جميع النصوص الفصيحة وإحصاء مفرداتها.

وهناك نقص آخر وهو شبيه بهذا وهو عدم البيان أيضا في هذه المعاجم القديمة للمعنى الخاص الذي قد تقتنيه المفردة في فن من الفنون أو صناعة من الصناعات أو في بيئة خاصة (غير الكلمة اللهجية). فكل هذه الألفاظ الخاصة المدلول لم يدونّها اللغويون بهذه المعاني الطارئة إلا القليل، إذ لم تعرفها الجماعات من العرب الذين سمع منهم[4] فبقيت إما مبهمة في هذه المعاجم المتأخرة وإما غير منصوص عليها بهذا المعنى وإما غائبة تماما.

دفاتر الجامعين للغة وما تلاها

وهذا لا ينطبق في أقدم العصور على دفاتر الذين جمعوا اللغة فإنهم دونّوا كل ما سمعوه شعرا ونثرا، كما هو معروف، واستخرجوا من ذلك مجموعات من المفردات الخاصة بموضوع معيّن فخصصوا لكل موضوع دفترا كاملا وكثرت هذه الدفاتر ثم كتبت اللغة المختلفة (كموضوع النخيل والإبل والسلاح وغيرها كما هو معروف) ثم فرّع كل هذا في معاجم من جاء بعدهم. وآخر من عمل معجما ورجع إلى الناطقين أنفسهم ممن كان قد حافظ على لغته هما أبو منصور الأزهري (المتوفي في 370هـ) صاحب "تهذيب اللغة" وأبو نصر الجوهري (المتوفي 392هـ) صاحب "الصحاح". فهذا الذي نسميه "مدونة" اليوم كان هو هذا المسموع المدّون عند اللغويين العرب القدامى. و لم يكن من اللازم عليهم أن يكتفوا بمدونة واحدة يكون انفرد بجمعها بعضهم بل كان يكفي أن يكون كل لغوي في زمانهم لبقاء الفصاحة السليقيّة قد شارك غيره ممن سبقه وممن عاصره في القيام بالسماع وبالتدوين. ثم مضت القرون وتوقف السماع المباشر وقام مقامه الجمع لما تشتّت من ذلك ثم محاولة الإدماج للمعاجم في معجم واحد. وإدماج المعاجم الكثيرة قد صار إليه بعضهم في زمان متأخر جدا كابن منظور في لسان العرب والفيروزآبادي في قاموسه وغيرهما. وما خرجنا عن هذه الخطة إلى الآن حتى ولو جدّدنا المنهجية القديمة إلى حدّ بعيد.

هذا وقد شعر معاصرونا بضرورة المراجعة لما يحتوي عليه المعجم القديم والتمييز بين ما يزال مستعملا وما قد اختفى وترك –هو كثير– وقد يكون من المتروك منذ زمان بعيد وربما دونه اللغوي في ذلك الزمان البعيد ولم يكن كثيرا بل ولا معروفا عند الكثير من الفصحاء وهذا

[4] وإن كانت على قياس كلامهم.

ما كان يسمى "بالغريب" [5]، والمعجم العربي مفعم بهذا الغريب. وأحس بذلك العلماء في أقدم العصور. فهذا ابن دريد كان يرغب، كما هو معروف، في تأليف معجم لا يكون فيه، كما قال، إلا المعروف المستأنس. قال: "وهذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ومعرفة جمل منها تؤدي الناظر فيها إلى معظمها إن شاء الله تعالى... وإنما أعرناه هذا الاسم لانا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي المستنكر..."

وظهرت ألفاظ كثيرة للحاجة إليها في الزمان وبعده دخيلا ومولدا[6]. إلا أن المعاجم الكبيرة المتأخرة لا تحتوي عليها إلا القليل، ولم يدخل في المعاجم من هذا المولد إلا بعد قرون. و لا يعتبر العلماء الأولون هذه الألفاظ غير عربية **لأن كل ما قيس على كلام العرب**، كما يقولون **فهو من كلامهم.**

المعاجم العربية في عصرنا وصفات المعجم العلمي

لقد تحسّنت المعاجم العربية في زماننا إلى حدّ بعيد بحكم خروجها إلى الوجود في عصر ازدهرت فيه صناعة المعاجم بجميع اللغات، الوحيدة والمزدوجة اللغة منها وكذلك الموسوعات وهي معاجم لغوية زيادة على صفتها الموسوعية. والذي نلاحظه في معاجمنا اليوم هو العناية الفائقة بالتعريف ودقة محتواه وخاصة الوفاء بما قد سبق للعلم أن حدّده وصنفه، كأنواع الحيوانات والنباتات وكمختلف الأدوات وغير ذلك.

وتحسنت المعاجم العربية بصفة خاصة –وهو جدّ إيجابي– وذلك في محاولة أصحابها لتحديث المحتوى اللغوي للمعجم العربي وبالتالي في مراعاة ما دخل من جديد الألفاظ بمعانيها المحدثة في اللغة العربية المتداولة اليوم. ومن ثم اضطروا إلى تصفية هذا المحتوى اللغوي من كثرة الغريب الذي نقله إليها أصحاب المعاجم القديمة.

وكان غرض أكثر من وضع معجما عربيا لجمهور الناس في عصرنا مثل غرض ابن دريد في تجنّب كل "مستنكر" أي كل ما لا يعرفه أكثر المثقفين. إلا أن هذا الغريب أصبح يُغطّي في الواقع في زماننا هذا ثلثي المعجم أو أكثر لاختفائه من الاستعمال مع زوال الفصاحة السليقية وبقاء أكثر ما كان لا يعرفه الناس بعد ذلك في المعاجم وقد يكون ذلك لزوال المسمى، إلا أن أكثر الغريب هو مما سمع من الفصحاء ولم يكثر عندهم أو لم ينتشرَ عند المولّدين. فمال المؤلفون للمعاجم إلى الحذف الواسع لما صار وحشيًا حقيقة، وأبقوا الكثير مما كان لا يرد في خطاب مكتوب إلا في المتكلف منه أو لأنه ورد في الشعر المعروف مع زواله من الاستعمال. فجاء على هذا الشكل عدد من القواميس مثل المنجد المشهور للويس معلوف وآخر طبعة له قد فُتحت للكثير من الألفاظ المولدة الحديثة. هذا وألف مجمع اللغة العربية بالقاهرة نوعين من المعاجم، كما هو معروف، سمّاهما المعجمين الكبير والوسيط فأتم الثاني على حجم وسط

[5] وصار "غريبا" عند كل مولّد في زمان مبكر. وظهر هذا المفهوم في بداية القرن الثالث.

[6] وهي موجودة في النصوص التي وصلت إلينا. وتحتاج إلى أن تجمع في معجم خاص.

يستطيع الدارس والمثقف العربي عامة أن يرجعا إليه بسهولة وأن يجدا فيه ما كان ينقص القواميس الأخرى من الألفاظ الحديثة الموجودة بالفعل في الاستعمال.

أما ما يمكن أن يكون عيبًا في طريقة الوضع للمعاجم العربية الحديثة، في نظرنا، -على اختلاف أنواعها- فهو نقصٌ شاملٌ لخاصية امتازت بها المعاجم التي ألفها الغربيون للغاتهم ولا سبيل إلى وجودها على الإطلاق في المعاجم العربية حاليا، في علمنا، إلا فيما وضعه بعض الغربيين فيما يخص اللغة العربية وسنذكر عناوينها فيما يلي. فهذه الخصلة التي يعتبرها علماء اللغة (علماء المعجميات خاصة) في زماننا **شرطا لازما لوضع المعاجم** بل الأساس الذي تبنى عليه وهي ضرورة الرجوع في كل ما يدرجونه في معجمهم إلى **مجموعة واسعة جدا من النصوص الأدبية والعلمية والعادية يجعلونها هي المستقى الكلي والوحيد لكل الألفاظ التي تدخل في المعجم.** في وثائق نصية يعتمد عليها واضع المعجم اللغوي هي وحدها في تسعين بالمائة من محتواه (وتسمى في اصطلاحهم بالـ (CORPUS) وتقابلها لفظة "المدونة" العربية الحالية). فلا يوجد معجم لغوي بلغة أجنبية إلا وله مدونة استقى منها هذا المجموع النصي الوثائقي الواسع. ولهذه النصوص المجمّعة أوصاف علمية لابد من أن تتصف بها وهي كالتالي:

1- فيما يخص جمعها فإيجاد المدونة وضبطها يجب أن يسبق في الزمان كل عمل معجمي يرمي إلى وضع معجم لأنه شرط لوجوده وتحصيله. فهي مجموع المعطيات النصية التي ينطلق منه هذا العمل (ولا عمل علمي حقيقي عموما إلا بالانطلاق من معطيات معينة كما هو معروف). فهي المادة التي سيتكوّن منها المعجم.

2- ويعتبر منطلقا لهذا العمل، ومادة المعجم، لأنه كلام سُمِع أو كتب وصدر من أصحاب هذه اللغة -قديما أو حديثا- فهو يمثل:

اللغة المستعملة بالفعل أي المتداولة بالفعل[7] في الحياة اليومية والأدبية والعلمية. فهو الإطار الطبيعي للمفردات.

ولا سبيل إلى معرفة المعاني الحقيقية للمفردات إلا في داخل سياقاتها في الكلام الذي يستعمله المستعملون مشافهة وكتابة.

3- و لابد أن تكون مجموعة واسعة ومتنوعة من الوثائق، لأن اللغة التي تدخل في معجم لا يمكن أن تمثلها عينّة من النصوص حق التمثيل فهي أوسع وأكبر من أي عينة.

وصفة المعجم الجوهري هو شمولية ما يحتوي عليه مما هو مستعمل بالفعل أو كان كذلك(بالنسبة لمعجم خاص بفترة قد مضت). وتنوع محتواه يضمن هذه الشمولية.

4- جميع الشواهد تستخرج من هذه المدونة هي وحدها ولذلك تعتبر المرجع الموثوق لها هي دون غيرها.

---

7 المقصود هنا هي لغة الثقافة وعلى هذا لا تدخل في المعجم القوائم من المصطلحات العلمية التي لم تدخل بعد في الاستعمال فهذا ميدان آخر سنتطرق إليه فيما يلي.

هذا والغريب هو أن اللغويين العرب الأولين هم أول من عمل بهذا المبدأ وهذه الطريقة التي سبق ذكرها. فالاستعمال الحقيقي للعربية الفصيحة[8] هو الذي وجّهوا إليه اهتمامهم فزيادة على النص القرآني ومختلف قراءاته المجتمع عليها التي جمعوها، فقد قضوا عشرات السنين في السماع من فصحاء العرب ودونوا كلامهم بعناية فائقة كما هو معروف.

ولم يُعر أحد من هؤلاء المؤلفين الأهمية الكافية لفكرة الاعتماد التام على مدونة بالمسح الكامل لها وأن تكون بذلك المرجع الموثوق وذلك بخلاف ما قام به بعض المستشرقين ممن ألّفوا معاجم للغة العربية الحديثة[9] **بل اكتفوا بنقل ما وجدوه في المعاجم القديمة وحاولوا أن يصلحوا الخلل** -كالتعريف المبهم- بالرجوع إلى تعريف دقيق أخذوه من الكتب العلمية مع تصفية واسعة لكل غريب وحشي لم يرد في أي نص معروف.

فالعيب ههنا ينحصر في **النقل الصرف من المعاجم** والاكتفاء بالنقل يزيد ذلك نقصا من الناحية العلمية، فإن كان الرجوع إلى ما وضعه العلماء من المعاجم مهما كان زمانه ومهما كان نوعه من الضرورة بمكان فإنه لا يجوز، في نظرنا، ولا يصحّ يُترك ويُهمل الرجوع -الأساسي- إلى **الاستعمال الحقيقي للغة** أي إلى النصوص التي يتبلور فيها شفاهيا كان أم كتابيا وذلك لأن المفردة:

أولا: لا حياة لها ولا دلالة معينة إلا في داخل سياق من الكلام وفي حالة خطاب معينة: يصدر من متكلم ويوجّه إلى مخاطب معين أو أكثر ودلالته بهذا الكلام في هذه الحالة تنحصر في عرض معين لا في معاني وضعية يدل عليها لفظها في الوضع فقط. فهذه الحيوية لا توجد إلا في النصوص أي في الاستعمال ليس غير. وعلى هذا فالتتبع لما تحتوي عليه **هذه النصوص الموثوقة لغويا**[10] **بكيفية منتظمة وشاملة هو العمل الوحيد الذي يضمن الصفة الموضوعية الصّحيحة للعمل المعجمي**. وذلك لأن البحث اللغوي وتفسير النصوص (كتفسير القرآن) والتحليل العلمي للخطاب السياسي وغيره، يبيّن أن **لا معنى إطلاقا لأي كلمة إلا بسياقها**، فالألفاظ تكاد تكون كلها مبهمة في ذاتها لاشتراك المعاني في كل واحد منها، فالتصفح

---

[8] وهي لغة القرآن ومن نزل بلغتهم.

[9] صدر من ذلك أول معجم – مزدوج اللغة – للغة العربية الحديثة للمستشرقين الغربيين: ليون برشي (Léon Bercher) (Lexique Français-Arabe) وشارل بيـلا (Ch. Pellat) ثم معجـم أوسع بكثيـر ألفه(Hans Wehr) وهو (Munster, Arabisches Woterbuch für die Schritsprache der Gegenwart 1952) وقد نقله إلى الانكليزية ملتون كوان (M.Cowan) بهذا العنوان:((A Dictionnary of Modern Written Arabic (Wiesbaden, 1961) وكل هذه المعاجم اعتمد فيها أصحابها على مدونة.

[10] تمثل حقا بإجماع العلماء اللغة المعنية.

لهذه المعاني المختلفة لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصفح لكل المواقع التي تقع فيها الكلمة أي **في الكثير من سياقاتها**[11].

ثم إن هذه المدونة لا بد من أن تقسّم بحسب العصور و لا يتناول بالطبع كل العصور إلا إذا كان الاهتمام بتطور الكلم هو الأهم وهذا هو موضوع المعجم التاريخي. فيجب أن يختص النظر والتصفح بكل واحد من هذه العصور على حدة، إذ قد يكون لكل عصر معجمه الخاص به. لاختصاص كل عصر ببعض المدلولات. ولا يلزم من ذلك أن يكون المعجم تاريخيا.

وأما البحث في المفردات القديمة التي يمكن أن تصلح لتأدية مفهوم حديث فهذا ميدان خاص بوضع المصطلحات أو ألفاظ الحضارة، وفيما يخص العصر الحديث فالحاجة إلى حصر مدوّنته أشدّ لأن العربية في زماننا قد تغيّرت مدلولات ألفاظها الفصيحة فيما خصص للمحدث من المسميات أيّما تغيير وأكثر من أي وقت مضى. ولا تدخل في مدونته ومدونة كل عصر إلا ما ورد في الاستعمال بالفعل.

ما يجوز وما لا يجوز أن يدخل في المعجم الموضوع بهذه الطريقة

إن الذي لاحظناه فيما ألف من المعاجم الخاصة بهذا العصر أن الكلمات المحدثة أي المولّدة في زماننا لم تستخرج، كما سبق أن قلناه، من الاستعمال الحقيقي لها أي من نص أو أكثر من نص. فقد أضيفت لا لسبب إلا لأن المؤلف يعرفها أو وجدها في معجم مزدوج اللغة أو وضعها هو نفسه فأضافها فهذا ليس من العمل المعجمي العلمي. أما فيما يخص الوضع فيجوز عند أهل الاختصاص كلما اخترع أحدهم شيئا أو أبدع مفهوما جديدا أن يقترح لفظًا جديدًا على زملائه فيستجيبون أو لا يستجيبون. أما اللغوي فلا يجوز أن يضيف ما يضعه إلى معجم يضعه إلا إذا أقره مجمع أو اتحاد المجامع وإلا دخلت الفوضى على كل ما يوضع. وعلى اتحاد المجامع للإقرار النهائي أن يجرب قدرة المولود الجديد على الانتشار بإقبال الناس عليه من أهل الاختصاص وذلك يمكن أن يتم بعرض اللفظ الجديد على كل المؤسسات العلمية كالجامعات ومراكز البحوث **واستفتاء جمهور الناس عن طريق التلفزة** – مثلا– في فترات مناسبة وبكيفية منتظمة. فالمولد من الألفاظ –خصوصا إذا لم يكن مصطلحا– لا يشيع أبدا إذا فرض فرضا بل يجب أن تقبل عليه بادئ ذي بدء وسائل الإعلام والمدارس والجامعات وهي بؤر الإشعاع ولغتها.

هذا وسنلتفت فيما يلي إلى الناحية التقنية كشرط أساسي في وضع المعجم العلمي ثم نختم كل هذا بوصف وجيز للمنهجية العلمية التي يعتمد عليها الكثير من المعجميين في عملهم للمعجم.

---

[11] هذا المجئ للوحدة اللغوية في مختلف السياقات إذا كان محدودا وبحدود النحو فيسميه علماؤنا القدامى بـ: "قسمة المواقع" (وهذه المواقع هي عند سيبويه المواضع). وقسمة مواقع الوحدة في الكلام هو قريب جدا من مفهوم الـ (Distribution) في اللسانيات الأمريكية الحديثة.

المعجم العربي والتكنولوجيا الحديثة

إن كل المعجميين وغيرهم من العلماء يعرفون أن الزمان الذي كان يكتفي فيه بتحرير الجزازات وترتيبها (بشتى الترتيبات لجعلها على جزازيات خاصة) قد مضى وانتهى. وأيقنوا بضرورة اللجوء إلى الوسائل التقنية الحديثة والاستعانة بها لأنهم عرفوا أن الحواسيب تقوم من العمل المتقن وفي وقت وجيز ما تقوم به العشرات من الفرق في أشهر أو في سنوات. فالربح في الوقت وفي المال وفي الإتقان باستعمالنا للحواسيب لا يشك فيه أحد. إلا أن ظهور الحواسيب وتدخلها فيما لم يكن له حساب يوجب علينا أن نحدد بالضبط ما هي أنواع الأعمال التي يمكن أن يكفينا إياها الحاسوب وكيف يتم ذلك. فماذا عسانا أن نطلب منه مما يستطيع القيام به بسهولة وبسرعة مما كنا نعجز عنه تماما ؟ فقبل أن نعدّد فضائل الحاسوب نذكّر القارئ الكريم أن أكبر فضل يكسبه الحاسوب هو أن له القدرة –العظيمة حقا– أن يدمج بفضل بعض البرمجيات، الآلاف من الكتب وأي نوع آخر من النصوص وجعلها كأنها نص واحد ويستطيع بذلك أن يجري أي علاج وأي بحث عليها بأجمعها أو على جزء منها، كمختلف أنواع الأسئلة عن وجود شيء وبأي صيغة وكالفهرسة والحصر والإحصاء وغير ذلك.

1- بصفة عامة يمكن أن يحوّل البحث في محتوى المدوّنة (العظيمة جدا[12]) والتصفح لها **كله آليا** وذلك:

كحصر كل السياقات لكل كلمة وردت فيها أو في جزء منها مع ذكر المرجع الكامل لها وهذا العمل هو عبارة عن فهرستها (فكل كلمة يذكر كل ما اقترنت به من القرائن في نص واحد أو كل النصوص، وهذا يسميه باللغات الأجنبية أهل: (Concordonce) أو (Index).

وهذا بالنسبة للنص القرآني قد أنجز قبل اليوم[13] وقبل ظهور الحاسوب إلا أن الحاسوب يستطيع أن يفهرس أي كمية من العناصر من مدونة –ولو جاءت في ملايين من النصوص– في وقت قصير. وسنرى فوائد ذلك.

حصر جميع العبارات الخاصة، لا المفردات فقط المتآلفة الألفاظ[14] بسياقات كل واحدة منها وذكر المرجع الكامل لها. ونعني بالعبارة هنا أي تركيب تقترن فيه كِلمتان أو ثلاث بشيء من التلازم. ففي العربية: "رفع الجلسة" هو المعروف ولا يقال أغلقها، ويقال: "شدّ أزره" لا "شدّ ظهره"، ويقال: "يضرب في الأرض" ولا يقال: في البرّ أو غير ذلك مما ينتمي إلى اللغة العربية وتدخل في هذا النوع كل الأمثال وما يجرى مجراها أي كل تركيب خاص مثل الذي ذكرناه.

---

[12] يسمّي الحاسوبي المدوّنة اللغويّة، كما هو معروف: قاعدة المعطيات اللغويّة.

[13] من ذلك كتاب: فتح الرحمن لآيات القرآن(لفيض الله بن موسى) والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمّد فؤاد عبد الباقي.

[14] وهي "ما يجري مجرى الأمثال" عند سيبويه .

– تحليل آلي بالحاسوب لكل كلمة متمكّنة تأتي في نص إلى مادتها الأصلية ووزنها.

– إحصاء آلي في نص أو عدة نصوص لكل وحدة لغوية أيا كانت بما في ذلك العبارات والجذور و الأوزان.

ولكل واحدة من هذه العمليات فوائد كثيرة ومتنوعة، وسنرى ذلك في عرضنا الآتي لمنهجية العمل في صناعة المعاجم. هذا ويستطيع الحاسوب أن يجيب، على الفور، عن أي سؤال يخص وحدة لغوية معينة أو عدة وحدات في وقت واحد، لفظا ومعنى ومن أي جانب كان.

أما كيفية جمع المدونة وإنشائها فيكون السبيل إلى ذلك بمراعاة التنوّع الكافي والشامل لمحتواها وهو المبدأ الأول الذي ذكرناه قبلاً، والمراد من ذلك هو تغطية كل ميدان من المعرفة وكل ميدان من الحياة العامة وغيرها، فيقام لذلك قائمة مستفيضة من هذه الميادين، وذلك مثل (وهو مجرد مثال) كل ما يخص:

العلوم الدقيقة والعوم الطبيعية والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، العلوم الطبية والصيدلية والبيطرة والعلوم الإنسانية والفنون المختلفة وميدان الحياة العامة كالترفيه والإعلام والخدمات العمومية الكبيرة وغير ذلك. ولهذه القائمة تفاصيل تدخل فيها كل ما يخص الحياة العامة.

ولا بد من توزيع النصوص إلى أدبية وعلمية ومن الحياة العامة على السواء ويجب أن يستخرج المنجزون للمعجم في البداية قائمة المدخل التي سيحتوي عليها المعجم من المدونة ويكمل ذلك، للتصحيح وللحاجة، بالرجوع إلى عدد من المعاجم الصغيرة والكبيرة القديمة والحديثة.

أما تهيئة وثائق العمل الخاص بتحرير المداخل فيكون في الغالب بالاستفادة مما ذكرناه من أعمال الحاسوب.

فيمكن أن يعتمد المحرر للمدخل بهذه الوسائل:

1– يقوم المحرر **باستخراج المعاني من النصوص** – وهو أهم كل الأعمال بكثير– بحصر كل السياقات وجمعها في مجموعة جزازات تخص الكلمة الواحدة (أي المدخل) وتكون فيها مرتبة بالترتيب الألفبائي (وغيره إن احتاج إلى ذلك) مستخرجة من المدونة عصرا بعد عصر إن كان الباحث يعتدّ بتاريخ الكلمة و إلا فلا فيكون الحصر خاصا بزماننا هذا فقط.

وهذه المجموعة من الجــزازت تسمى عند معجمــي القرن الواحد والعشرين "بملف اللفظة" (Dossier de mot أو Words File) وكان أول من تكفل بإنجاز ذخيرة اللغة الفرنسية (Trésor de le Langue Française) يقولون: (Fiche de concordance) أما كيفية استنباط المعاني فقد وضع في ذلك الاختصاصيون قواعد دقيقة[15].

[15] وقد استعملنا بعض القواعد الخاصة عرضناها في بحث بعنوان: "تحديث أصول البحث العلمي في التراث اللغوي العربي" في مؤتمر مجمع القاهرة في 2005.

2- يستخرج المحرر أيضا من كل ملف العدد الكافي من السياقات التي لا بد من ذكرها كشواهد، ويكون ذلك بحسب ما يقصده من المعجم: أن يكون موجها للاختصاصي أو الطلاب أو جمهور المثقفين.

3- يمكنه أن يدل في كل مدخل على درجة شيوعه ودرجة تردده على الألسن (من المدونات المنطوقة) أو على الأقلام بالاعتماد أساسا على المدونة يخص المكتوب. وهي معلومات يحصل عليها بسهولة بالحاسوب وهذا جدّ مفيد بالنسبة إلى المصطلحات فقد لا يعرف عن أحدها هل دخل بالفعل في الاستعمال أم لا وبأي اتساع. كما يمكن أن يبين إن كان يستعمل بكثرة في مجتمع معيّن أو في ميدان معين. فهنا يظهر فضل المسح الكامل للنصوص فهو مسح للاستعمال الحقيقي ولا يضاهيه النظر في المفردات في خارج إطارها الطبيعي.

واللجوء إلى الحاسوب في هذا الميدان يدخل في ميدان العلاج الآلي للنصوص اللغوية وهو المشهور "بعلم العلاج الآلي للغة" (Automatic Language Processing) أو (Traitement automatique de la langue = T.A.L) وهو فرع من فروع اللسانيات الحاسوبية. ويحتاج هذا العلاج الآلي إلي مجموعة من البرمجيات الخاصة يضبطها المهندسون المتخصصون في هذا العلم وفي الميدان ويستعينون في ذلك باللغويين فيما يخص الجوانب من اللغة التي يرغبون في البحث فيها. أما فيما يخص العربية فقد وضع بعض المهندسين العرب منذ زمن برمجيات خاصة لإلقاء أسئلة على المدونات المحوسبة التي جمعوها كالنص القرآني وكتب الحديث.أما المشروع العربي الكبير المسمى بالذخيرة العربية فقد تم وضع برمجية خاصة أيضا كبيرة القدرة إذ تُمكن الباحث من إلقاء عدد كبير من الأسئلة المتنوعة على الذخيرة (وتسمى أيضا "بالإنترنت العربي" ويشرع في إنجازه قريبا إن شاء الله على مستوى الدول العربية"[16]).

هذا وتظهر الفائدة العظمى من **المسح الكامل** (بكل معنى الكلمة) للسياقات لمعرفة جميع المعاني للكلمة الواحدة (في عصر معين) لأن هذا العلم الذي نحصل عليه هو موضوعي مائة بالمائة: يستخرج بالاستقراء الكامل من المعطيات أي من الواقع. فصحة هذه المعرفة تكون مبنية إذن على صحة المعطيات من حيث هي مستخرجة من الاستعمال الحقيقي للغة من جهة وعلى شمولية العملية الاستقرائية من جهة أخرى مع العلم أن لا معنى للكلمة إلا في سياق كامل الدلالة. وهذا العمل الاستنباطي لا نتصور أن يمكن تحقيقه بدون أن يستعان في ذلك بالحواسيب[17] لأنه عمل من جنس أعمال العمالقة لضخامته ومشقته وما يكلف من الوقت والمجهود. وأفيد من ذلك، في نظرنا، هو ما يقتضيه علاج الحاسوب للنصوص – وأي نوع

[16] وقد أحسن مؤلفو المعاجم العربية تطبيق ما اتفق عليه المعجميون المحدثون من الأصول والقواعد الخاصة بالتعريف للمداخل وغيرها مما يخص المعجم فلن نتعرض لها.

[17] ونعجب لمن يدعو إلى الاستعانة بالحاسوب ويتهاون في الوقت نفسه بمبدأ المسح الكامل لمدونة تجمع الملايين من النصوص حسب ما يتطلبه البحث اللغوي الحديث وقد تحقق ذلك بالفعل.

من المعلومات – من التشدّد الذي لا يرحم في الالتزام بدقة المنهج البحثي وبدقة الطرق التحليلية والتزام المنطق العلمي الحديث في كل سلوك يسلكه الباحث.